النظام القانونى لمشروعات البوت B.O.T البناء – التشغيل – نقل الملكية

صالح بكر الطيار

تزايدت فى الآونة الأخيرة أهمية مشروعات البوت نظراً لاتجاه أغلب الدول النامية إلى محاولة تطوير بنيتها الأساسية وتحديث مرافقها العامة. وقد وجدت حكومات هذه الدول فى مشروعات البوت خير سبيل فى تحقيق هذا الغرض، لأنها تجنبها مغبة اللجوء إلى الاقتراض أو الاستدانة من العالم الخارجى، فى نفس الوقت الذى تحافظ فيه على ما هو موجود لديها من أرصدة أجنبية. وتمويل مشروعات البنية الأساسية بضمان عائدها من خلال اللجوء إلى هذه المشروعات يحقق تقديم الخدمات الأساسية وسد حاجات المواطنين إلى المرافق العامة كما أنه يخفف العبء عن كاهل الدولة وذلك بإقامة الفرصة لمشاركة القطاع الخاص فى تمل هذا العبء وتوفير موارد الدولة لإنفاقها فى أوجه المرافق العامة الأخرى. غير أن التمويل الخاص لمشروعات البنية الأساسية بهذه الوسيلة يكون غالباً غالى النفقات والتكاليف نظراً لتضمنه كثيراً من المخاطر الإضافية لمؤسسات التمويل، حيث أنه يحتاج إلى الكثير من الاستشارات القانونية والخبراء، إضافة إلى أن هذا التمويل يتضمن أطراقاً عديدة ويثيركما هائلاً من المشاكل القانونية المعقدة، ولهذا تكثر العقود والاتفاقيات التى غالباً ما تؤدى إلى تهديد تنفيذ المشروع. ومع تطور الصياغة القانونية للعقود الدولية فى العقدين الأخيرين، أصبحت تلك العقود حاملة فى طياتها ضمانات تنفيذها أو ما يطلق عليه أحياناً وسائل الحماية الذاتية من الإخلال بالتنفيذ. وفى ضوء هذه الملامح السابقة يتناول الكتاب النظام القانونى لمشروعات البوت من خلال عدة زوايا: الفصل الأول: ماهية مشروعات البوت والصيغة القانونية لها. الفصل الثانى تنفيذ اتفاقات البوت وجزاء الإخلال بالتنفيذ.

هذا الكتاب هو مجرد مساهمة ضئيلة من الكاتب لإثراء المكتبة القانونية وإنارة الطريق أمام الباحثين وكوادر الإدارات العليا فى حكومات الدول النامية الذين يعهد إليهم بمهمة إجراء المفاوضات وإبرام العقود الدولية المتعلقة بالبنية الأساسية والمراجعة العامة عن طريق مشروعات البوت.

إن مشروعات البوت هى تلك المشروعات التى يقوم القطاع الخاص بتمويلها على أن تظل ملكية الحكومة أو أحدى هيئاتها العامة للمشروع قائمة ويقوم هذا القطاع بتصميم وإدارة المشروع خلال فترة زمنية معينة يرتبط فيها مع الإدارة بعقد امتياز يخول بمقتضاه الحصول على عائدات المشروع طوال فترة الامتياز ويقوم بعد انتهاء تلك المدة بتحويل ملكية المشروع إلى الحكومة فى حالة جيدة ودون أى مقابل.

وكلمة B.O.T **هى اختصار لثلاثة مصطلحات إنجليزية تعنى البناء، التشغيل، نقل الملكية. وهى تستخدم للدلالة على المشروعات التى تمنحها الحكومة إلى القطاع الخاص عن طريق عقد امتياز لبناء وتشغيل مشروع من مشروعات البنية الأساسية والحصول على عائد هذا المشروع.**